الإحاطة اليومية الاقتصادية: وزير النفط: زيادة الإنتاج 25% خلال شهر.. وإيرادات التصدير إلى البنك المركزي

الإحاطة الاقتصادية اليومية | الأربعاء 22 يوليو 2026

🔹وزير النفط محمد عبدالله بامقاء يعلن استهداف زيادة القدرة الإنتاجية 25 بالمئة خلال الشهر الأول من استئناف العمليات.

🔹إيرادات صادرات النفط ستُودع في البنك المركزي اليمني، والوزارة بدأت تنفيذ الإجراءات الفنية.

🔹وزير النقل يعلن تشكيل لجنة طوارئ عليا لمواجهة مستجدات أمن الملاحة.

🔹برنت يصعد إلى نحو 92 دولاراً في رابع جلسة مكاسب متتالية، وهو أعلى مستوى منذ العاشر من يونيو.

🔹ارتفاع تكاليف التأمين ضد مخاطر الحرب في البحر الأحمر، وناقلة سعودية تعكس مسارها.

🔹 الاقتصاد اليمني

■وزير النفط: زيادة الإنتاج 25 بالمئة وإيداع الإيرادات في البنك المركزي
قال وزير النفط اليمني محمد عبدالله بامقاء إن الحكومة تستهدف زيادة القدرة الإنتاجية للنفط بنسبة 25

بالمئة خلال الشهر الأول من استئناف العمليات، مشيراً إلى أنه جرى توجيه شركات النفط بإعداد خطط لرفع الإنتاج.
وأضاف الوزير، في تصريحات لقناة العربية، أن الوزارة بدأت تنفيذ الإجراءات الفنية اللازمة لاستئناف التصدير، وأن مؤسسات الدولة تعمل على استكمال الخطوات المطلوبة لإعادة تشغيل الصادرات.
وأوضح أن اليمن يمتلك كميات من النفط الخام المخزنة تكفي لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي، لافتاً إلى أن إيرادات صادرات النفط سيتم إيداعها في البنك المركزي اليمني.

لماذا يهم؟
البند الأهم في التصريح ليس نسبة الزيادة، بل وجهة الإيرادات. فإيداع العائدات في البنك المركزي يعني دخولها ضمن الاحتياطي النقدي القابل للاستخدام في تمويل الواردات والدفاع عن سعر الصرف، لا مجرد تمويل نفقات جارية.
أما هدف الخمسة والعشرين بالمئة فيستدعي قراءة حذرة. فقد سبق للحكومة اليمنية إعلان الهدف نفسه بالنسبة ذاتها عام 2020، مستهدفة بلوغ 75 ألف برميل يومياً، ولم يتحقق آنذاك بحسب مراجعات لاحقة.
والفارق بين الإعلانين أن الحالي يستند إلى قرار سياسي أعلى ودعم إقليمي معلن، لكنه يواجه بيئة أمنية أشد صعوبة.
وزارة النقل تشكل لجنة طوارئ عليا لأمن الملاحة
أعلن وزير النقل تشكيل لجنة طوارئ عليا لمواجهة مستجدات أمن الملاحة، وفقاً لما نقله موقع يمن مونيتور.
ويأتي القرار عقب إعلان جماعة الحوثي حظراً بحرياً على الملاحة المرتبطة بالسعودية، وما تبعه من ارتفاع في تكاليف التأمين ضد مخاطر الحرب في البحر الأحمر.

■ارتفاع تكاليف التأمين البحري بعد إعلان الحظر
سجلت تكاليف التأمين ضد مخاطر الحرب في البحر الأحمر ارتفاعاً عقب إعلان الحوثيين، بحسب تقارير سوق نقلها يمن مونيتور.
ويرفع هذا الارتفاع كلفة الاستيراد إلى الموانئ اليمنية، كما يرفع الكلفة المتوقعة لأي عملية تصدير نفطي مرتقبة.

أسعار الصرف
الدولار الأميركي: صنعاء 531 شراءً و533 بيعاً، وعدن 1554 شراءً و1562 بيعاً.
الريال السعودي: صنعاء 139.80 و140.20، وعدن 410 و413.
أسعار سوق متداولة غير رسمية، ولم تسجل تغيراً منذ مطلع الشهر. ولم تصدر نشرة رسمية محدّثة عن البنك المركزي.

الاقتصاد العربي

■ ناقلة سعودية تعكس مسارها والرياض تتعهد بحماية سفنها
عكست ناقلة نفط خام سعودية واحدة على الأقل مسارها عقب تهديدات جماعة الحوثي بمنع الملاحة السعودية في البحر الأحمر، وفقاً لتقارير سوق.

وقالت السعودية إنها ستتخذ كافة التدابير اللازمة لحماية سفنها وفقاً للقانون الدولي، فيما أكد التحالف العربي أنه سيحمي سفنه التجارية في باب المندب.
وأعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ إزاء التوتر في المنطقة.

■اضطراب في صادرات كازاخستان عبر البحر الأسود
أدت هجمات على محطة اتحاد خط أنابيب بحر قزوين على ساحل البحر الأسود الروسي إلى تعطيل صادرات كازاخستان، وهي من أكبر موردي الخام في العالم.
ويعني ذلك أن اضطراب الإمدادات لم يعد محصوراً في الخليج، بل امتد إلى ممر تصدير رئيسي ثانٍ.

الاقتصاد العالمي

■برنت يتجاوز 92 دولاراً في رابع جلسة صعود
ارتفع خام برنت إلى نحو 92 دولاراً للبرميل، في رابع جلسة مكاسب متتالية، فيما تجاوز خام غرب تكساس الوسيط 85 دولاراً، وفقاً لبلومبرغ.
وكان برنت قد صعد أكثر من 2 بالمئة أمس إلى نحو 91.2 دولار، وهو أعلى مستوى منذ العاشر من يونيو، مع تكثف المخاوف بشأن الإمدادات عبر عدة ممرات تصدير رئيسية.
وتعهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالرد إذا عطّلت جماعة الحوثي الملاحة في البحر الأحمر، وجدد تهديداته بتوجيه ضربات قريبة إلى موقع نووي إيراني مشتبه به.
وتراجعت آمال التهدئة التي دفعت الأسعار للانخفاض أمس، بعد أن نفذت واشنطن يومها العاشر من الضربات.

■ناقلة أخرى تتعرض لهجوم قرب هرمز
أفادت تقارير بتعرض ناقلة تحمل منتجات نفطية لهجوم قرب مضيق هرمز، وهي الثانية خلال يومين.
وتسلط هذه الحوادث الضوء على استمرار المخاطر على الشحن، وهو ما ينعكس مباشرة على أقساط التأمين وحركة العبور.

الأسواق
برنت: نحو 92 دولار، رابع جلسة صعود متتالية.
غرب تكساس: أكثر من 85 دولار.
إغلاق برنت أمس: نحو 91.2 دولار، أعلى مستوى منذ 10 يونيو.
تأمين عبور هرمز: 10 بالمئة من قيمة السفينة، مستوى قياسي.

أجندة اليوم
تقرير مخزونات النفط الخام الأميركية الأسبوعية، الساعة 09:30 بتوقيت شرق الولايات المتحدة، بتوقعات تراجع 1.5 مليون برميل مقابل تراجع 1.692 مليون في الأسبوع السابق.
مؤشر أسعار المستهلك البريطاني.
وغداً الخميس: اجتماع البنك المركزي الأوروبي.
والأربعاء 29 يوليو: قرار الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة.

التحليل

■ حسابات التصدير في سوق تصعد لأسباب خاطئة

تتقدم خطة استئناف التصدير اليمنية خطوة إجرائية مهمة اليوم، بانتقالها من إعلان رئاسي إلى تفاصيل تنفيذية على لسان وزير القطاع.

وأهم ما في هذه التفاصيل هو وجهة الإيرادات. فإيداعها في البنك المركزي يمنحها صفة الأصل النقدي لا الإيراد العابر، ويتيح استخدامها في تمويل الواردات وتثبيت سعر الصرف. وهذا تحديداً ما يفرّق بين تصدير يخدم الاستقرار النقدي وتصدير يُستهلك في النفقات الجارية.

غير أن الرقم المعلن يستدعي تحفظاً مهنياً. فهدف زيادة الإنتاج 25 بالمئة أُعلن بالنسبة نفسها عام 2020 ولم يتحقق. وهذا لا يعني تعذّره اليوم، لكنه يوجب قياس التقدم بمؤشرات تشغيلية لا بالنسب المعلنة.

في المقابل، تصعد السوق العالمية لأسباب لا تصب في مصلحة الخطة. فبرنت يقترب من 92 دولاراً في رابع جلسة صعود، لكن المحرك ليس تحسن الطلب بل تعطل الإمدادات: ناقلتان مستهدفتان قرب هرمز خلال يومين، واضطراب في صادرات كازاخستان عبر البحر الأسود، وحظر بحري معلن في البحر الأحمر.

وهذه بيئة يرتفع فيها سعر البرميل وترتفع معه كلفة إيصاله. وبالنسبة لمصدّر صغير من موانئ عالية المخاطر، فإن المعادلة قد تنقلب سلباً إذا تجاوزت أقساط التأمين وأجور النقل الفارق في السعر.

ويبقى العامل الأكثر إلحاحاً هو انعكاس ارتفاع كلفة التأمين على الاستيراد لا على التصدير. فاليمن يستورد اليوم أضعاف ما يأمل في تصديره غداً، وكل ارتفاع في أقساط الشحن ينتقل إلى أسعار الغذاء والوقود خلال أسابيع.

وتبقى أربعة مؤشرات تحت المراقبة: مغادرة أول شحنة تصدير، ومعدل الإنتاج اليومي المعلن رسمياً، وأقساط التأمين في البحر الأحمر وخليج عدن، ومسار سعر الصرف في عدن.